

في مقال نشره موقع "CFR" حذر فيه الولايات المتحدة الأمريكية والتي استفادت لعقود من سيطرة الدولار على الأسواق العالمية من إضاعة تلك المزايا من خلال الصراعات السياسية وتناهي القوة الأخرى.

فوائد جنتها أميركا لعقود

سيطر الدولار الأمريكي على الأسواق المالية العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. تحتفظ نحو ٦٠ في المائة تقريباً من احتياطات الصرف الأجنبي العالمية بالدولار، مع اليورو في المرتبة الثانية بنسبة حوالي ٢٠ في المائة. يتم تصفية نحو ٩٠ في المائة من المعاملات في أسواق صرف العملات الأجنبية بالدولار، ونصف التجارة الدولية أيضاً. يعزز مكانة الدولار أيضاً كعملة ملجأ آمنة خلال فترات الأزمات. على سبيل المثال، خلال الركود الكبير في عام ٢٠٠٨ وأزمة الأوبئة المرتبطة بـ "كوفيد-١٩" في عام ٢٠٢٠، بحث المستثمرون عن الدولار الأمريكي، توقعاً للحفاظ على قيمته خلال الأزمات.

تعمل الحكومة والاقتصاد والمواطنون الأمريكيين على جني فوائد هائلة من "امتياز الدولار الفائق"، كما وصفه وزير المالية الفرنسي السابق، في الأسواق المالية العالمية. بسبب الطلب العالمي القوي على الدولار الأمريكي والأوراق المالية المدعومة بالدولار مثل سندات الخزنة الأمريكية، حيث يمكن للولايات المتحدة الاقتراض بأسعار فائدة أقل بكثير من البلدان الأخرى، وتستطيع الحكومة الأمريكية والشركات أيضاً الاقتراض من الدائنين الأجانب بالدولار بدلاً من العملات الأجنبية، بحيث لا تتغير قيمة الدين مع تقلبات أسعار الصرف، والطلب العالي على الدولار يعزز أيضاً قيمته مقابل العملات الأخرى، مما يؤدي إلى توفير منتجات أرخص للمستهلكين الأمريكيين، على الرغم من أنه في المقابل يجعل صادرات الولايات المتحدة أقل تنافسية. هيمنة الدولار العالمية تمنح أيضاً حكومة الولايات المتحدة سلطة فرض عقوبات بعيدة المدى وفعالة على خصومها، وهي أداة قوية للسياسة الخارجية. ومع ذلك، وعلى الرغم من استمرار هيمنته، فإن التحديات الداخلية والدولية للدولار الأمريكي تتزايد.

التحديات الداخلية

من الساذج أنه بسبب تكاليف الاقتراض المنخفضة للغاية، قد تراكمت على الولايات المتحدة كمية ضخمة من الديون بقيمة ٣٢,١١ تريليون دولار، وهو مبلغ لا يمكن تحمله على المدى الطويل ويمكن أن يقلل من الثقة في الدولار الأمريكي. من الصعب سياسياً أن يتعامل القادة مع مسألة الديون المتزايدة. على الرغم من أن الجمهور الأمريكي يدعم تقليص الديون والإنفاق، فإن الخطوات المحددة للقيام بذلك، مثل زيادة الضرائب وإصلاح برامج الحقوق مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية للمسنين. حد الديون الذي يمكن للولايات المتحدة أن تحمله قانونياً هو تهديد أكثر تداولاً. هذا الالية غير المعتادة



بين التحديات الداخلية والخارجية

هل يفقد الدولار الأمريكي هيمنته على العالم؟

هي حد ليس على الإنفاق الفعلي، ولكنه حد لقدرة الخزنة على الاقتراض لسداد الديون التي تدب بها بالفعل، والذي لا يمكن رفعه بدون تفويض من الكونغرس. الولايات المتحدة هي واحدة من القلائل من البلدان في العالم ذات حد دين مثل هذا. سيؤدي اختراق حد الدين إلى التخلف عن السداد. ومنذ أن أقر الحد في الحرب العالمية الأولى، تم رفع سقف الدين عدة مرات من قبل الكونغرس، و مع ارتفاع التضخم السياسي فقد أصبح التخلف عن السداد أمراً واقعياً، ففي كل مرة يأتي الوقت لرفع سقف الدين كل يضع سنوات، يبدأ أحد الأطراف أو كلاهما في لعبة السياسة للحصول على تنازلات من الجانب الآخر.

سيكون التخلف عن السداد كارثياً وقد يؤثر بشدة على الثقة في الدولار الأمريكي ومكانته كعملة ملجأ آمنة، وسيتم خفض تصنيف الائتمان للولايات المتحدة بشكل كبير، مما سيؤدي إلى نهاية الإمتياز الفائق للدولار، وحتى الاقتراب من هذا الحد يمكن أن يكون له عواقب. ففي عام ٢٠١١، قامت ستاندرد أند بورز بتخفيض تصنيف البلاد الائتماني عندما كانت على بُعد يومين من الوصول إلى حد الدين. ومؤخراً، قامت فيتش ريتينجز بالقيام بالأمر نفسه، على الرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اللحظة الأخيرة بين الرئيس جو بايدن ورئيس مجلس النواب كيفين مكارني لتفادي التخلف عن السداد.

التحديات الدولية

تمنح هيمنة الدولار العالمية

لحكومة الولايات المتحدة قوة فرض عقوبات مَهلكة وشن أشكال أخرى من الحروب المالية ضد الخصوم. منذ هجمات ١١ سبتمبر، استخدمت هذه القوة بتزايد. في عام ٢٠٢٢، كانت هناك أكثر من اثني عشر ألف كيان تحت العقوبة من قبل وزارة الخزانة، وهو ارتفاع بأكثر من اثني عشر مرة منذ بداية القرن.

وفي كثير من الأحيان، استخدمها لم يكن مثيراً للجدل، كما هو الحال في العقوبات المفروضة على روسيا بسبب الحرب الأوكرانية. ومع ذلك، استخدمتها بشكل مفرط، جعل البلدان، بما في ذلك الحلفاء، يرغبون في التخلي عن النظام المالي المستند إلى الدولار. على سبيل المثال، اعترضت الدول الأوروبية على انسحاب الولايات المتحدة من الإتفاق النووي مع إيران بشكل منفرد وكذلك بسبب العقوبات الثانوية، التي كانت جزءاً من حملة "أقصى ضغط" على إيران، تم تجريدهم على قطع التجارة مع إيران، هذا جعلهم يفكرون في تطوير بديل لأنظمة SWIFT والدولار المستندة إليه.

بالإضافة إلى ذلك، نظراً لوضع الدولار كاحتياطي عالمي، فإن تأثير سياسات الاحتياطي الفيدرالي لا يقتصر على حدود الولايات المتحدة. على سبيل المثال، عندما رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة لمكافحة التضخم خلال العام الماضي، أدى ذلك إلى انخفاض المعروض النقدي وتحويل أموال المستثمرين من البلدان النامية إلى "ملجأ آمن" من سندات الخزنة الأمريكية،

الرغبة الدولية في التنوع بعيداً عن نظام الاحتياطي العالمي القائم على الدولار مرتفعة

مما أدى إلى تدفقات رأسمالية ضخمة. يؤدي هذا التدفق أيضاً إلى زيادة قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى، وزيادة الديون المدرجة بالدولار التي تحملها البلدان النامية، وهذا بالطبع يؤثر بشكل أكبر على البلدان المثقلة بالديون، وأزمة الديون اللاتينية في الثمانينيات مثال على هذا الأمر. فقسماً فزيادة الديون جزئياً نجم عن رفع أسعار الفائدة الشديد من قبل الاحتياطي الفيدرالي للسيطرة على التضخم. وبالطبع لا يمكن انتظار أن يأخذ الاحتياطي الفيدرالي ذلك في الاعتبار عند مكافحة التضخم، لذلك يجب ملاحظة أن الأسواق الناشئة يمكنها تنويع محفظة احتياطياتها لتكون أكثر تعدداً من ناحية العملات لتحقيق المزيد من استقلالية السياسات النقدية والمالية لديها.

الانتقال بعيداً عن الدولار؟

ونظراً للعوامل المحلية والدولية الموضحة أعلاه، فإن الرغبة الدولية في التنوع بعيداً عن نظام الاحتياطي العالمي القائم على الدولار مرتفعة. فهل أدت تلك العوامل إلى تراجع قوة الدولار؟ ومن غير المستغرب أن تضطر روسيا إلى التخلص من الدولار في ظل سعيها إلى التهرب من العقوبات الغربية. وتعد الصين التي ظلت لفترة طويلة تدفع نحو تدويل عملتها، هي الدولة التي تقف في طليعة الجهود الرامية إلى إضعاف قوة الدولار. وقامت الصين مؤخراً بتوسيع اتفاقية تبادل العملات مع الأرجنتين. كما توصلت الصين مؤخراً إلى اتفاق مع البرازيل، التي تبلغ تجارتها السنوية معها ١٥٠ مليار دولار، للتداول بعملتيهما بدلاً من الدولار الأمريكي. وقد لا يبدو الأمر كبيراً جداً الآن، ولكن الصين تسعى إلى إبرام اتفاقيات مماثلة مع دول أخرى. وإذا نجحوا، فسيسهل ذلك تحدياً للدولار الأمريكي باعتباره العملة الافتراضية للتجارة في العالم نظراً لهيمنة الصين على تجارة السلع العالمية. وشهدت الاحتياطات العالمية تحركاً تدريجياً بعيداً عن الدولار الأمريكي أيضاً. وبلغت حصة الدولار في احتياطات النقد الأجنبي العالمية أقل بقليل من ٦٠٪ في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢، مقارنة بأكثر من ٧٠٪ في عام ١٩٩٩. وخفضت الصين، أكبر مالك خارجي لسندات الخزنة الأمريكية، حيازاتها من الدولارات مع تدهور علاقاتها مع الصين. لقد تراجعت الولايات المتحدة. وممتلكاتها الحالية عند أدنى مستوى لها منذ مايو ٢٠٠٩.

على الرغم من كل هذا، إلا أن الدولار الأمريكي لا يزال مهيمناً على جزء مهم من الاحتياطات العالمية من النقد الأجنبي، ويرجع ذلك في الغالب إلى عدم وجود بديل واضح. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الصين وغيرها من الدول، ونظراً للضوابط الصارمة على رأس المال ومحدودية إمكانية التحويل إلى عملات أخرى، فإن التحدي الكامل لهيمنة الدولار يظل غير مرجح، إلا إذا فشلت الولايات المتحدة في التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية، و مضت في استعمال الدولار بإفراط في السياسة.

أخبار قصيرة



الغابون... ضباط عسكريون يعلنون الانقلاب على السلطة

أعلنت مجموعة من كبار ضباط الجيش في الغابون عن سيطرتها على السلطة، حيث ظهرها على شاشة التلفزيون في ساعات الصباح الأولى من يوم أمس الأربعاء. تمت هذه الخطوة بعد وقت قصير من إعلان مركز الانتخابات فوز الرئيس علي بونغو بنسبة ٦٤,٢٧٪ من الأصوات وفوزه بولاية ثالثة. أكد الضباط، الذين يشملون أفراداً من الحرس الجمهوري والجيش والشرطة، أنهم يمثلون جميع قوات الأمن والدفاع في الغابون، والتي تقع وسط أفريقيا. وأعلنوا عن إلغاء نتائج الانتخابات وإغلاق الحدود بشكل مؤقت، مع حل جميع مؤسسات الدولة. إذا نجح هذا الانقلاب في الغابون، سيكون الانقلاب الثامن في منطقة غرب ووسط أفريقيا منذ عام ٢٠٢٠.



باكستان.. تعليق حكم عمران خان في قضية الفساد

أوقفت المحكمة العليا في إسلام آباد بقرار من قاضيين، الحكم الأخير الصادر بحق عمران خان، رئيس الوزراء السابق لباكستان، في قضية تهم الفساد. كان عمران خان يقضي عقوبة بالسجن لمدة ثلاث سنوات منذ صدور حكم بحقه في الخامس من أغسطس/ آب بتهمة بيع هدايا حكومية بشكل غير قانوني خلال فترة رئاسته للوزراء (٢٠١٨-٢٠٢٢). كما حرمته لجنة الانتخابات في باكستان من المشاركة في الانتخابات لمدة خمس سنوات نتيجة لهذا الحكم. يقبع السياسي الحالي ولاعب الكريكيت السابق في باكستان في سجن في مدينة أتوك في شمال غرب البلاد منذ عزله عن طريق تصويت بعدم الثقة في أبريل ٢٠٢٢، ويواجه أكثر من مائة قضية.



طالبان تهاجم مخبأ لداعش في ولاية نيمروز

وفقاً لوكالة تسنيم للأنباء، أعلنت مصادر محلية أن طالبان شنت عملية على مخبأ لتنظيم داعش في ولاية نيمروز يوم الأربعاء الماضي. وقالت المصادر إن طالبان وداعش تصادما في منطقة شهرك سيستان في مدينة نيمروز، مركز الولاية، واستمر الاشتباك لمدة نصف ساعة تقريباً. وقال بعض المصادر في زرنج إن طالبان اعتقلت خمسة من عناصر داعش بعد الاشتباك. وأعلن "سيد محمود نبويان"، عضو في مجلس الشورى الإسلامي، بعد عودته من زيارة استمرت يومين إلى كابول، أن إيران وأفغانستان لديهما تبادل كبير للمعلومات حول تحركات الإرهابيين، خاصة على الحدود.

الإرهابي موميكا يواجه تهمة «التحريض على مجموعة من البشر»



محاكمته، لكن أكدت الهيئة أن القضية لا تزال قيد الدراسة من قبل المدعي العام، ولم يتم التوصل إلى معلومات حول ما إذا كانت هناك اتهامات محتملة أم لا، كذلك لم يتم الكشف عن موعد نهائي لاتخاذ القرار بشأن هذا الموضوع.

كان قد اتهم سلوان موميكا في أحد تجمعاته الأخيرة جميع المسلمين بالإرهاب، حيث قال بصوت عالٍ "أواجه مليار مسلم إرهابي". وسابقاً، اتهم موميكا أتباع القرآن بالخطورة والعنف.

وتسمح القوانين السويدية حالياً بانتقاد الدين والرموز الدينية، لكنها تعاقب على إهانة أتباع الدين كجريمة كراهية ضد مجموعة عرقية. تقوم الهيئة العامة للدعاء عادة بمراجعة الشبهات التي تقدمها الشرطة ضد أفراد معينين، ثم تقرر بعد التحقيق ما إذا كان ينبغي توجيه الاتهام وإحالة القضية إلى المحكمة أم لا. قام موقع "الكومبس" بسؤال الهيئة العامة للدعاء عن مستجدات التحقيق في الشبهات الموجهة لسلوان موميكا، وعماً إذا كان سيتم توجيه اتهامات رسمية له، مما قد يؤدي إلى

بناءً على ما ذكره موقع "الكومبس"، أفادت هيئة الادعاء العام بأن القضية التي تم توجيهها ضد منهك حرمة القرآن الكريم، الإرهابي سلوان موميكا لا تزال قيد التحقيق من قبل المدعي العام. تم الامتناع عن الكشف عن أي تفاصيل بسبب الالتزام بالسرية. ووجهت الشرطة اتهام "التحريض على مجموعة من البشر" إلى موميكا، المليشوي العراقي السابق، بسبب اشتباهم في توجيهه إهانات مباشرة للمسلمين. وأعلن المحامي مجيد الناشي نيته تقديم بلاغ ضده لنفس السبب.